Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

دراسة العلاقة بين إنتاج التأمين و التعويضات المدفوعة في قطاع التأمين الجزائري للفترة 1995-2018

Study of the relationship between insurance production and compensation paid in the Algerian insurance sector for the period 1995 – 2018

عيساوي توفيق Aissaoui Tawfiq قرومي حميد Guerroumi Hamid
t.aissaoui@univ-bouira.dz Guerroumihamid@yahoo.fR
جامعة البويرة، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية،
المؤلف المرسل الإيميل: عيساوي توفيق Aissaoui Tawfiq الايميل: t.aissaoui@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام : 2020-05-27 تاريخ القبول : 2020-09-21

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم معالجة للعلاقة بين إنتاج التأمين والتعويضات المدفوعة في قطاع التأمين الجزائري للفترة (1995-2018)،والتي سنعتمد فيها على التحليل الوصفي وتقدير نموذج إحصائي يربط إنتاج التأمين بالتعويضات المدفوعة وهذا بالاستعانة بأساليب الاقتصاد القياسي المتمثلة أساسا في طريقة المربعات الصغرى « OLS »واختبار السببية لغرنجر« Granger». تدل نتائج البحث على وجود علاقة طردية ومعنوية بين إنتاج التأمين والتعويضات المدفوعة في قطاع التأمين الجزائري، وأن أي تغير في إنتاج التأمين يكون سببا في تغير حجم التعويضات وليس العكس.

كلمات مفتاحية: إنتاج التأمين، التعويضات، شركات التأمين، قطاع التأمين.

Abstract :

This study aims to analyze the relationship between insurance production and compensation paid in the Algerian insurance sector for the period (1995-2018). In our econometric study, we relied on the descriptive analysis and estimation of a statistical model represented in the simple linear regression based on "OLS" method and the "Granger test". The results of the research indicate a direct and significant relationship between insurance production and compensation paid in the Algerian insurance sector, and any change in insurance production is a reason for the change in the size of compensation, not the other way around.

Keywords: Insurance Production; Compensation; Insurance Companies; Insurance Sector.

1. مقدمة:

يعد نظام التأمين من أهم النظم التي تقوم عليها المجتمعات الحديثة، نظرا لما له من فوائد تعود على الأفراد والمنشئات، إذ يعد وسيلة تعاون وحماية للإفراد وممتلكاتهم ضد مختلف المخاطر التي باتت تتماشى مع متطلبات حياتهم ، بالإضافة إلى الدور الكبير الذي يلعبه في دعم وحماية مؤسسات الإنتاج في المجتمع.

الجزائر كغيرها من دول العالم عمدت على تطبيق مجموعة من القوانين والإصلاحات بغية تطوير وعصرنة قطاع التأمينات والتخفيف من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات الذي بات أكثر هشاشة وعرضة لتقلبات الأسواق العالمية، مما يجعل نموها الاقتصادي مرهونا بهذه التقلبات.

سنة 1995م، قامت الجزائر بإصدار الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995م المتعلق بالتأمينات وهذا من أجل تحرير نشاط التأمين وفتح السوق الوطنية للمتعاملين الخواص، الأمر الذي سمح بإنشاء الشركات الخاصة و التعاضديات، بالإضافة إلى ذلك سمح هذا الأمر بتنظيم وتأطير نشاط التأمين من خلال وضع نصوص وتشريعات تحكم وتسير شركات التأمين وكل المتدخلين في قطاع التأمين.

وفي سنة 2006م ، تم إصدار القانون رقم 06/04 المؤرخ في 20 فيفري 2006م الذي تمم وعدل الأمر 95- 07 بإجراءات تحفيزية أخرى لتدعيم تنافسية قطاع التأمينات، القانون الذي فصل في نشاط شركات التأمين والذي بموجبه أصبحت شركات تأمين متخصصة في التأمين على الأضرار وأخرى متخصصة في التأمين على الأشخاص. انطلاقا من هذا التمهيد، سنقوم في هذه الورقة البحثية بدراسة العلاقة بين إنتاج التأمين و حجم التعويضات المدفوعة في قطاع التأمين الجزائري، وعلى ما سبق نقوم بصياغة الإشكالية الرئيسية كالأتي: ما علاقة إنتاج التأمين بحجم التعويضات في قطاع التأمين الجزائري؟

ولمعالجة الإشكالية الأساسية للبحث تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما لمقصود بالتأمين ؟
- فيما تتمثل وظائف وعناصر التأمين؟
- - ما هي أنواع التأمين ؟
- - ما هي الشركات النشطة في قطاع التأمين الجزائري وما هي المنتجات التي تقدمها في القطاع؟
- - ما موقع قطاع التأمين الجزائري في الوطن العربي؟

الفرضيات: للإجابة على التساؤلات المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- يشهد إنتاج التأمين خلال الفترة 1995-2018 تطورا مستمر، وهذا ما أثر على حجم التعويضات المدفوعة في قطاع التأمين الجزائري.
- يساهم إنتاج التأمين في قطاع التأمين الجزائري بنسبة ضعيفة (معدل الاختراق) في الاقتصاد الوطني مقارنة بمثيليه في الوطن العربي.

أهدا ف الدراسة: تصبو هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نلخصها فيما يلي:

- التعرف على أهم المفاهيم الخاصة بالتأمين.
- التعريف بشركات التأمين والمنتجات التي تقدمها في قطاع التأمين الجزائري.
- إبراز نشاط قطاع التأمين الجزائري وذلك من خلال تحليل إنتاج التأمين وحجم التعويضات.
- تبيان موقع قطاع التأمين الجزائري في الوطن العربي.
- محاولة بناء نموذج إحصائي يبرز العلاقة بين إنتاج التأمين وحجم التعويضات المدفوعة في القطاع.

حدود الدراسة: من أجل معالجة إشكالية هذا البحث تم تحديد إطارين مكاني وزماني، فالإطار المكاني خص لدراسة قطاع التأمين الجزائري بالتركيز على إنتاج التأمين وحجم التعويضات المدفوعة.

أما الإطار الزماني، فحددت فترة الدراسة من سنة 1995 إلى سنة 2018 كونها اشتملت على صدور عدة قوانين تتعلق بالتأمين في الجزائر.

منهجية الدراسة: نظرا لطبيعة الدراسة سنعتمد على المنهجين الوصفي والتحليلي،وهذا من خلال عرض المفاهيم الخاصة بالتأمين بالإضافة إلى تحليل كل من إنتاج التأمين وحجم التعويضات المدفوعة مستعينا في ذلك بحزمة من البيانات السنوية مع مقارنة مؤشري معدل الاختراق وكثافة التأمين في قطاع التأمين الجزائري بنظيريه في الوطن العربي ، كما سنلجأ أيضا إلى استخدام برنامج Eviews واعتماد طريقة المربعات الصغرى « MCO » و اختبار السببية لغرنجر «Granger» في حالة بناء نموذج إحصائي لدراسة العلاقة بين المتغير التابع ممثلا في حجم التعويضات المدفوعة والمتغير المستقل ممثلا في إنتاج التأمين.

2. الإطار المفاهيمي للتأمين

يعتبر التأمين وسيلة حماية للأفراد والمنشات من المخاطر التي يمكن أن يتعرضوا لها ، فهو يوفر لهم الأمن والطمأنينة كما يساعد أيضا في تحريك عجلة النمو الاقتصادي من خلال استثمار أقساط التأمين المجمعة لدى شركات التأمين في الاقتصاد الوطني.

1.2.مفهوم التأمين:

يعرف الأستاذ أحمد جاد عبد الرحمن التأمين بأنه: وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين، وذلك بواسطة توزيع هذه الخسارة على مجموعة

كبيرة من الأفراد يكونوا جميعهم معرضين لهذا الخطر وذلك بمقتضى اتفاق سابق[1].

ويعرفه جوزيف هيمار أيضا على أنه: عملية يحصل بموجبها أحد الطرفين، وهو المؤمن له، نظير دفع مبلغ معين، وهو القسط، على تعهد لصالحه أو لصالح غيره، في حالة تحقق الخطر، من الطرف الأخر، وهو المؤمن الذي يأخذ على عاتقه مجموعة المخاطر، ويجري المقاصة بينها وفقا لقانون الإحصاء[2].

2.2. وظائف التأمين:

يؤدي التأمين عدة وظائف مهمة، ويحقق عدة فوائد ذات طابع اجتماعي يؤديها على الصعيد الاقتصادي للدولة، من أهمها[3]:

أ.جلب الأمان: حيث يحقق عقد التأمين الأمن والأمان على مستوى الفرد، من خلال التأمين ضد مخاطر الحياة، حيث يكون في مأمن عندما يقع الخطر المؤمن منه، سواء كان يتعلق بالأشياء أو الأشخاص، أو على المستوى الاجتماعي، حيث يساعد على بث روح الثقة، وعلى ازدهار الاقتصاد، وزيادة الإنتاج سواء كان من خلال الضمان الصحي، أم الحفاظ على أدوات الإنتاج.

ب. تجميع رؤوس الأموال للفرد والمجتمع من خلال الادخار: وتجميع رؤوس أموال ضخمة تجعل من شركات التأمين قوة مالية ضاربة، وبالتالي تساعد على الإنتاج، وتشغيل الأيدي العاملة.

ج. تنشيط الائتمان الفردي والائتمان العام: حيث يقدم التأمين عدة وسائل تقوي ائتمانهم، مثل تدعيم الضمان والرهن من خلال تقديم وثيقة التأمين، إضافة إلى أن الدولة تستفيد من احتياطات التأمين من خلال طرح سندات في الأسواق المالية.

د. الدور الدولي للتأمين وإعادة التأمين: من خلال توزيع الأخطار على أكبر رقعة جغرافية ممكنة، وإقامة التوازن.

3.2. عناصر التأمين:

يرتكز التأمين على أهم العناصر الآتية[4]:

أ. المؤمن: وهو ممثل في شركة التأمين المتخصصة التي تتولى إجراءات التعاقد مع المؤمن له بمعنى (المؤمن هو شركة التأمين).

ب. المؤمن له (المؤمن عليه): هو الطرف الثاني في العملية التأمينية، والذي يتولى دفع الأقساط وفقا للعقد مع الشركة نظير حصوله هو أو المستفيد من التأمين على التعويضات المقررة أو المحددة في العقد.

ج. المستفيد: هو الطرف المستفيد من قيمة التأمين،وقد يتمثل في المؤمن له نفسه، أو طرف ثالث كما هو الحال في بعض حالات التأمين على الحياة.

د. وثيقة التأمين: وهي التي تصدرها شركة التأمين باعتبارها العقد الرئيسي للعملية التأمينية.

هـ. الخطر: يعبر عن الخطر المحتمل وقوعه للمؤمن له، ويعتبر نوع الخطر المؤمن ضده أمرا جوهريا في التأمين ويجب أن يكون محددا بصورة واضحة في وثيقة التأمين.

4.2. أنواع التأمين:

للتأمين العديد من التقسيمات من أبرزها:

أ.التأمين حسب الجهة التي تقوم بعملية التأمين وينقسم إلى نوعين[5]:

- **التأمين التبادلي أو التعاوني:** يقوم هذا التأمين على أساس تعاوني بحت ومن ثم لا يكون الغرض منه تحقيق الربح ولكن توفير التغطية التأمينية للأعضاء بأقل تكلفة ممكنة، بحيث تقوم مجموعة من الأشخاص يرتبطون برابط المصلحة ويتعرضون لخطر معين، بدور المؤمن والمؤمن لهم في إطار جمعية تعاونية تجمع بينهم بتعويض الأضرار التي تلحق بأحدهم نتيجة تحقق الخطر المؤمن منه، ويتم دفع مبلغ التعويض من مجموع الاشتراكات التي يلتزم كل عضو بدفعها.
- **التأمين التجاري أو الخاص:** يقوم هذا التأمين على أساس تجاري أي بغرض تحقيق الربح وعادة ما يقدم هذا النوع شركات التأمين المساهمة، وتلتزم شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن منه، مقابل الأقساط

الثابتة التي يدفعها المؤمن له، ومن هذا يتضح أن المؤمن له ليس شخصا واحدا، كما أن شركة التأمين تلتزم وحدها قبل المؤمن لهم.

ب. التقسيم من حيث الشيء موضوع التأمين:

يمكن تقسيم التأمين إلى ثلاثة أنواع[6]:

- **تأمينات الأشخاص**:وتشمل التأمين ضد المخاطر التي يتعرض لها الشخص أو المنشأة وتصيبهم مباشرة في حياتهم أو صحتهم أو أعضائهم، إذ نجد أن الشخص هو موضوع التأمين ويرتبط به مباشرة الخطر المؤمن منه وعليه، بمعنى أننا أمام تأمينات المرض والبطالة والشيخوخة والوفاة والحوادث الشخصية (مع مراعاة أن خطر الوفاة هنا هو الوفاة في سن مبكر) وكل ما هو متعلق بالنواحي الاجتماعية للفرد.
- **تأمينات الممتلكات**:وتشمل التأمين من الأخطار التي تصيب ممتلكات الأشخاص موضوع التأمين ، حيث يندرج تحت هذا القسم تأمين الحريق وخطره و تأمين السيارات وخطره أو التصادم و تأمين المحاصيل ضد التقلبات الطبيعية الجوية وغيرها و تأمين السرقة وخطره و التأمين البحري وخطره (تلف أو غرق السفينة أو الحريق أو التصادم أو الجنوح) وأيضا تأمين الطيران والخطر المؤمن منه هو التلف أو الفقد أو الحريق. ومن التأمينات التي تدخل في إطار الممتلكات، التأمين ضد كسر الزجاج و التأمين على الماشية و التأمين ضد الحرب والزلازل أو أي تغيير طبيعي مفاجئ.
- **تأمينات المسئولية المدنية**: من نافلة القول أن الفرد قد يتعرض لأخطار نتيجة التصرفات الخاطئة للغير أو إهمال ما قد يسبب وقوع خطر معين تجاهه، ومن هنا نشأت فكرة التأمين من المسئولية المدنية قبل الغير. وأهم هذه التأمينات تأمين المسئولية المدنية لأصحاب السيارات والسفن والطائرات وأصحاب الأعمال من إصابات العمل وأمراض المهنة والتي تلحق الضرر بالغير، و تأمين المسئولية المدنية لأصحاب المهن من المهندسين والأطباء والصيادلة والمحاسبين والمقاولين، و تأمين المسئولية المدنية لأصحاب العقارات والأراضي تكون سببا في إلحاق الضرر بالغير.

3. قطاع التأمين في الجزائر

في هذا العنصر يتم عرض شركات التأمين والمنتجات التي تقدمها للمؤمن لهم في قطاع التأمين الجزائري، بالإضافة إلى ذلك يتم تحليل إنتاج التأمين وحجم التعويضات خلال فترة الدراسة.

1.3. شركات التأمين النشطة في القطاع:

تعتبر شركات التأمين الفاعل الأساسي في قطاع التأمين الجزائري من خلال الدور الكبير الذي تلعبه، إذ أنها تمنح الأفراد والمؤسسات منتجاتها التأمينية مقابل أقساط تحدد وفق عقود، في المقابل تعمل على تقديم تعويضات لزبائنها في حالة تعرضهم للأخطار،بالإضافة إلى ذلك فهي تعمل على استثمار تلك الأقساط في الاقتصاد الوطني.

تنقسم شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري إلى قسمين:

أ. شركات التأمين على الأضرار:

تتمثل شركات التأمين على الأضرار النشطة في قطاع التأمين الجزائري في الشركات التي تقدم خدمات التأمين وإعادة التأمين، والتي هي خمسة شركات عمومية ممثلة في كل من الشركة الوطنية للتأمين (SAA)، و الشركة الجزائرية للتأمينات(CAAT)،و الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين(CAAR)، و شركة تأمين المحروقات(CASH)، و الشركة المركزية لإعادة التأمين(CCR)، بالإضافة إلى ذلك سبعة شركات خاصة منها الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين(CIAR)، و شركة ترست الجزائر(Trust Algérien)، وشركة أليانس للتأمين(Alliance D'assurance)، والشركة العامة للتأمينات المتوسطية(GAM)، والجزائرية للتأمين(2A)، وشركة سلامة(Salama)، وشركة أكسا للأضرار(AXA Dommage)، أما التعاضديات فتتمثل في الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA).

ب. شركات التأمين على الأشخاص:

في 20 فيفري 2006 صدر القانون رقم 06/04 الذي بموجبه تم السماح بإنشاء شركات متخصصة في التأمين على الأشخاص والتي من بينها شركتين عموميتين ممثلة في كل من شركة كرامة للتأمين(CAARAMA Assurance) ،وشركة التأمين

على الحياة الجزائرية(TALA)، أما الشركات الخاصة فنجد شركة مصير للحياة (MACIR Vie)، وشركة أقليك (AGLIC)،و شركة التأمين للتوفير والصحة (SAPS)، و شركة أكسا للتأمين الجزائري للحياة (AXA Assurance Algérie Vie)، وشركة كرديف الجزائر (CARDIF EL Djazair)، أما التعاضديات فتتمثل في التعاضدي (Le Mutualiste).

2.3. منتجات قطاع التأمين:

تنقسم منتجات التأمين في قطاع التأمين الجزائري إلى قسمين:

أ. منتجات التأمين على الأضرار:

تتمثل منتجات التأمين على الأضرار فيما يلي:

- **التأمين على السيارات:** يحمل هذا المنتج شقين، تأمين إجباري وتأمين اختياري.

- التأمين الإجباري: يتمثل في تأمين المسؤولية المدنية، فهو يغطي الأخطار التي يمكن أن يتسبب فيها المؤمن له اتجاه الغير.

- التأمين الاختياري: يتكون هذا التأمين من عدة ضمانات منها التأمين الشامل، السرقة والحريق، كسر الزجاج، أضرار التصادم، المساعدة، الدفاع والمتابعة...الخ.

- **التأمين على أضرار الممتلكات:** يتكون هذا المنتج من التأمين على الأخطار البسيطة والتأمين على الأخطار الصناعية.

- التأمين على الأخطار البسيطة: يضم هذا التأمين العديد من الضمانات منها التأمين على السرقة، التأمين على الحريق و التأمين على المسؤولية...الخ. يغطي التأمين على الأخطار البسيطة المخاطر التي يمكن أن تصيب المرافق العامة (حظائر البلديات، المدارس...الخ).

- التأمين على الأخطار الصناعية: يشمل التأمين على الأخطار الصناعية على العديد من الضمانات، من بينها التأمين على أضرار المياه، التأمين على الحريق، التأمين على كسر الآلات، والتأمين على السرقة...الخ. يغطي هذا التأمين المخاطر التي يمكن أن تلحق بالشركات الكبرى والمصانع العملاقة.

- **التأمين على النقل**: فهو التأمين على تغطية أخطار وسائل النقل (البري، البحري و الجوي) الذي تتعرض له المراكب والسفن والطائرات وما تحمله من أشخاص وبضائع، وتأمين المسؤولية المدنية عن الأضرار التي يمكن أن تسببها وسائل النقل (المراكب، السفن، الطائرات) للغير.

- **التأمين على الأخطار الفلاحية:** يغطي هذا المنتج الأخطار المتعلق بالإنتاج الفلاحي(تربية الماشية، الحبوب، تربية النحل، الأشجار المثمرة...الخ). فهذا المنتج يضم العديد من الضمانات، من بينها التأمين على المسؤولية المدنية للفلاحين عن الأضرار التي يمكن أن يسببوها للغير ، التأمين على الجليد ،التأمين على البرد، التأمين على الجفاف والتأمين على وفيات الماشية ...الخ.

- **تأمين القرض**: هذا المنتج موجه لتغطية جميع المعاملات التي يكون فيها الدائن عرضة لمخاطر عدم السداد، ومن بين الضمانات التي يتكون منها تأمين القرض نجد تأمين القرض العقاري ، تأمين القرض الفلاحي وتأمين القروض الاستهلاكية ...الخ.

ب. منتجات التأمين على الأشخاص:

هذا النوع من التأمين يختص بالتأمين على السلامة الجسدية للأشخاص، فمنتجات التأمين على الأشخاص تسوق من طرف شركات متخصصة وهذا طبقا للقانون رقم 06/04 المؤرخ في 20 فيفري 2006.

من بين أهم المنتجات التي تقدمها شركات التأمين على الأشخاص في الجزائر نجد: التأمين على الحياة والوفاة، التأمين على المرض، التأمين على الحوادث الجسمانية ، تأمين الاحتياط الجماعي و التأمين على المساعدة الطبية.

3.3. تحليل نشاط قطاع التأمين:

يتم تحليل نشاط القطاع من خلال مؤشرين أساسين، يتمثلان في كل من إنتاج قطاع التأمين وحجم التعويضات التي سددها القطاع عن الخسائر المحققة خلال فترة الدراسة (1995-2018).

أ. تحليل إنتاج قطاع التأمين خلال الفترة 1995-2018:

يتمثل إنتاج قطاع التأمين في الأقساط المكتتبة من قبل شركات التأمين النشطة في القطاع، الشكل رقم (01) يلخص تطور إنتاج القطاع خلال فترة الدراسة.

من خلال الشكل رقم (01) يتضح لنا أن إنتاج التأمينات في الجزائر عرف تطور مستمرا خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى ذلك فإن إنتاج التأمين المتكون من مختلف فروع التأمين (التأمين على السيارات، التأمين على النقل، التأمين على الأخطار الفلاحية، التأمين على الأشخاص، تأمين القرض والتأمين على أضرار الممتلكات) قد قفز من 13 233 مليون دينار جزائري سنة 1995 إلى 137 732 مليون دينار جزائري سنة 2018 أي بمتوسط معدل نمو 10,72 % .

من الشكل رقم (02) نلاحظ سيطرت فرعين على قطاع التأمين من حيث الإنتاج، فرع التأمين على السيارات وفرع التأمين على أضرار الممتلكات، حيث قدرت النسبة المتوسطة لكل منهما على التوالي في الإنتاج المحقق خلال فترة الدراسة بـ 45,11% و 35,11%.

في المقابل، يحتل فرع التأمين على السيارات المرتبة الأولى في قطاع التأمين من حيث الإنتاج وهذا راجع إلى عدة عوامل منها:

أ. الارتفاع المستمر في الحظيرة الوطنية للسيارات ، حيث قدر في نهاية سنة 2018 بـ 6 418 212 سيارة[7].

ب. إجبارية الدولة لأصحاب السيارات بالتأمين خاصة فيما يتعلق بتأمين المسؤولية المدنية.

ج. الاهتمام الكبير الذي توليه شركات التأمين لهذا الفرع خاصة فيما يتعلق بالتأمينات الاختيارية.

أما فيما يخص فرع التأمين على أضرار الممتلكات (الأخطار الصناعية والأخطار البسيطة)، احتل هو الأخر المرتبة الثانية في قطاع التأمين من حيث الإنتاج و يرجع ذلك إلى المشاريع الاستثمارية الضخمة المعلن عنها في مختلف المجالات (الأشغال العمومية، السكن، الطاقة...الخ). في حين تقاسمت بقية فروع التأمين الأخرى (التأمين على النقل،التأمين على الأخطار الفلاحية، التأمين على الأشخاص وتأمين القرض) النسبة المتبقية (19,78%) من إجمالي الإنتاج المحقق خلال الفترة 1995-2018 .

ب. تحليل حجم تعويضات قطاع التأمين خلال الفترة 1995-2018:

تتمثل حجم التعويضات في المبالغ المالية التي تقدمها شركات التأمين النشطة في القطاع للمؤمن لهم نظير الخسائر التي لحقت بهم، الشكل رقم (**03**) يوضح تطور حجم التعويضات خلال فترة الدراسة.

من خلال الشكل رقم (03) يتبين أن حجم التعويضات المدفوعة من طرف شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري تعرف تذبذب خلال فترة الدراسة، حيث سجلت أعلى قيمة خلال الفترة 1995-2012 سنة 2005 إذ قدرت بـ 52 361 مليون دينار جزائري ويرجع ذلك إلى تسوية حادث الحريق الذي نشب في محطة تكرير البترول الواقعة بولاية سكيكدة سنة 2004 من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)، وفي الفترة 2013-2018 تراوحت حجم التعويضات مابين 54 059 مليون دينار جزائري سنة 2013 كأدنى قيمة و 71 088 مليون دينار جزائري سنة 2015 كأعلى قيمة تعويض.في المقابل، قدر متوسط معدل نمو حجم التعويضات بـ 10,40% خلال فترة الدراسة ، وهي نسبة تتماشى مع نسبة نمو الإنتاج المحقق في قطاع التأمين.

4.3. تموقع قطاع التأمين الجزائري في الوطن العربي:

أ. من حيث معدل الاختراق:

تتجلى مكانة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني من خلال النسبة التي يساهم بها في الناتج الداخلي الخام، وتحسب هذه النسبة (معدل الاختراق) بقسمة مجموع الأقساط المكتتبة في سنة معينة على الناتج الداخلي الخام لنفس السنة.

من الشكل رقم (04) يتبين أن معدل الاختراق في الجزائر لسنة 2018 بلغ 0,68%، غير أن هذه النسبة تبقى جد ضعيفة إذا ما قارناها بالمغرب وتونس و السعودية ، حيث سجلت هذه الدول معدلات اختراق على التوالي 3,88% و 2,14% و 1,21%.

فرغم الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر لتطوير والرقي بقطاع التأمين إلا أنها احتلت المرتبة 10من أصل11 دولة عربية شملتها الدراسة، ولعل من أسباب ضعف مساهمة قطاع التأمين الجزائري في الناتج الداخلي الخام يرجع إلى الاعتماد الكلي للدولة على قطاع المحروقات.

ب. من حيث كثافة التأمين:

كثافة التأمين تعبر عن مساهمة كل فرد في المجتمع على التأمين، أو بعبارة أخرى هو حاصل قسمة مجموع الأقساط المكتتبة في سنة معينة على عدد السكان لنفس السنة.

يتضح من الشكل رقم (05) أن إنفاق الفرد الجزائري على التأمين لسنة 2018 بلغ 28 دولار وهو مقدار ضعيف مقارنة بالدول التي شملتها الدراسة، حيث احتلت الجزائر المرتبة 10 من أصل 11 دولة عربية إضافة إلى ذلك احتلت الإمارات المرتبة الأول بكثافة تأمين 1305 دولار واحتلت مصر المرتبة الأخيرة بكثافة تأمين 16 دولار.

4. علاقة إنتاج التأمين بحجم التعويضات المدفوعة

قصد البحث عن العلاقة بين إنتاج التأمين وحجم التعويضات المدفوعة يتم صياغة نموذج إحصائي ، وتقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى «MCO» وإجراء اختبار السببية لغرنجر بين متغيرات الدراسة.

1.4. التعريف بمتغيرات الدراسة:

أ. متغيرة حجم التعويضات: والمعبر عنها بالدينار الجزائري بالمليون ونرمز لها بالرمز IN، البيانات مأخوذة من وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات) والخاصة بالفترة 1995- 2018.

ب. متغيرة إنتاج التأمين: والمعبر عنها بالدينار الجزائري بالمليون ونرمز لها بالرمز P ، البيانات مأخوذة من وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات) والخاصة بالفترة 1995- 2018.

ولإعطاء فكرة واضحة ومبسطة عن المتغيرات المستخدمة في الدراسة نستخدم بعض مقاييس الإحصاء الوصفي والتي تتمثل أساسا في المتوسط الحسابي،التباين، الانحراف المعيار، القيمة الدنيا والقيمة العظمى، بالإضافة إلى عدد مشاهدات متغيرة إنتاج التأمين ومتغيرة حجم التعويضات، ويتم تلخيص كل هذا في الجدول رقم (01).

2.4. تقدير الانحدار البسيط:

يتم تقدير نموذج الدراسة وفق المعادلة الآتية :

$$IN= 2548,59+0,49*P \dots\dots\dots (1)$$

من خلال المعادلة (1) والنتائج الموضحة في الجدول رقم (02) يتضح وجود علاقة معنوية تكتسي طابع الايجابية بين إنتاج التأمين وحجم التعويضات المدفوعة، فالزيادة في إنتاج التأمين بـ 1% ينجم عنها زيادة حجم التعويضات المدفوعة بـ 0,49% ، هذا ما يدل على أن لإنتاج التأمين دور لا يستهان به باعتباره من جهة مصدر دخل لشركات التأمين ومن جهة أخرى مصدرا لتعويض المؤمن لهم عن الأضرار التي قد تلحق بهم.

أما فيما يخص معامل التحديد R^2 المقدر بـ 0,91 والذي يدل على أن (91%) من التغير الناتج مفسر من قبل المتغير المستقل (إنتاج التأمين)، وهذا ما يعني أن هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع (حجم التعويضات) والمتغير المستقل (إنتاج التأمين) ، والباقي(9%) يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي. كما أن نتائج القياس خلال الفترة (1995-2018) بينت معنوية النموذج باعتبار معلمات النموذج المجمعة معنوية، حيث بلغت القيمة الإحصائية لفيشر المحسوبة (F_c=235,04) و هي أكبر من القيمة المجدولة (F_t=4,30) . وفيما يخص الارتباط الذاتي بين الأخطاء، فإن قيمة داربن واتسن المحسوبة في النموذج تساوي (D.W=2,04) وهي قيمة تقع في المنطقة (du<D.W<4-du) حيث (dl=1,27 و du=1,45) ، هذا ما يدل على خلو نموذج الدراسة من مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

وبالاعتماد على اختبار "Granger"، سنحاول اختبار اتجاه العلاقة السببية بين إنتاج التأمين وحجم التعويضات حيت تفترض فرضية العدم(H_0: عدم وجود علاقة بين إنتاج التأمين وحجم التعويضات) وتفترض الفرضية البديلة (H_1: وجود علاقة بين إنتاج التأمين وحجم التعويضات)، ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (03) يتضح أن القيمة المحسوبة لفيشر

أكبر من القيمة المجدولة (F_t=4,30 < F_c= 5,99) وعليه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلةH_1 ، وهذا يعني أن أي تغير في إنتاج التأمين يكون سببا في تغير حجم التعويضات وليس العكس.

5. خاتمة:

إن الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر للنهوض بقطاع التأمين والتي كانت بداية بإصدار الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995م الذي سمح بدوره بإلغاء الاحتكار العمومي وتنظيم وتأطير كل المتدخلين في قطاع التأمين و هذا بغية الرفع من نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام، غير أن قطاع التأمين لا يزال يسجل تأخرا واضحا مقارنة بالدول العربية، حيث بلغ معدل الاختراق لسنة 2018 نسبة 0,68% مقابل 3,88% للمغرب المتصدر في الدول العربية التي شملتها الدراسة، أما إنفاق الفرد الجزائري على التأمين (كثافة التأمين) فقدر لسنة 2018 بـ 28 دولار مقابل 1305 دولار للإمارات التي احتلت المرتبة الأولى من بين الدول العربية التي شملتها الدراسة.

من نتائج التحليل المتحصل عليها في هذه الدراسة يتبين أن إنتاج التأمين يعرف تطورا مستمرا خاصة بعدما تم الفصل في نشاط شركات التأمين (شركات متخصصة في التأمين على الأضرار وأخرى متخصصة في التأمين على الأشخاص) وفقا للقانون 06/04 المؤرخ في 20 فيفري 2006، حيث سيطر فرع التأمين على السيارات على أعلى نسبة إنتاج خلال الفترة 1995-2018 قدرت بـ 45,11% يليه فرع التأمين على أضرار الممتلكات بنسبة35,11 % والنسبة المتبقية(19,78%) من الإنتاج المحقق خلال فترة الدراسة تقاسمتها بقيت الفروع (التأمين على النقل،التأمين على الأخطار الفلاحية، التأمين على الأشخاص وتأمين القرض) ، في حين قدر متوسط معدل نمو إنتاج التأمين خلال الفترة 1995-2018 بـ 10,72%، بينما عرفت حجم التعويضات تذبذب خلال فترة الدراسة حيث قدر متوسط معدل نمو حجم التعويضات بـ 10,40% وهي نسبة تتماشى مع نسبة نمو الإنتاج المحقق في قطاع التأمين.

تشير نتائج التحليل القياسي المتحصل عليها أيضا من هذه الدراسة أن هناك علاقة طردية ومعنوية بين إنتاج التأمين وحجم التعويضات، أي أن كلما زاد إنتاج التأمين بـ 1% ينتج عنه زيادة في حجم التعويضات المدفوعة بـ 0,49% ،بالإضافة إلى ذلك وحسب اختبار السببية لغرنجر يتبين أيضا أن أي تغير في إنتاج التأمين يكون سببا في تغير حجم التعويضات وليس العكس.

من خلال النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة، يمكن تقديم بعض الاقتراحات وهي:

- ضرورة العمل على تنويع منتجات التأمين،من خلال استحداث منتجات جديدة تتماشى مع متطلبات حياة الفرد الجزائري.

- ضرورة تعويض شركات التأمين للمؤمن لهم في أجال قصيرة حتى تتمكن من كسب ثقتهم.

- ضرورة تطوير وعصرنة قطاع التأمينات وذلك من خلال إنشاء نظام معلوماتي خاص بكل الفاعلين في القطاع، ونشر نشاط القطاع بصفة دورية.

6. ملحق الجداول والأشكال البيانية

الشكل رقم (01): تطور إنتاج قطاع التأمين خلال الفترة 1995-2018

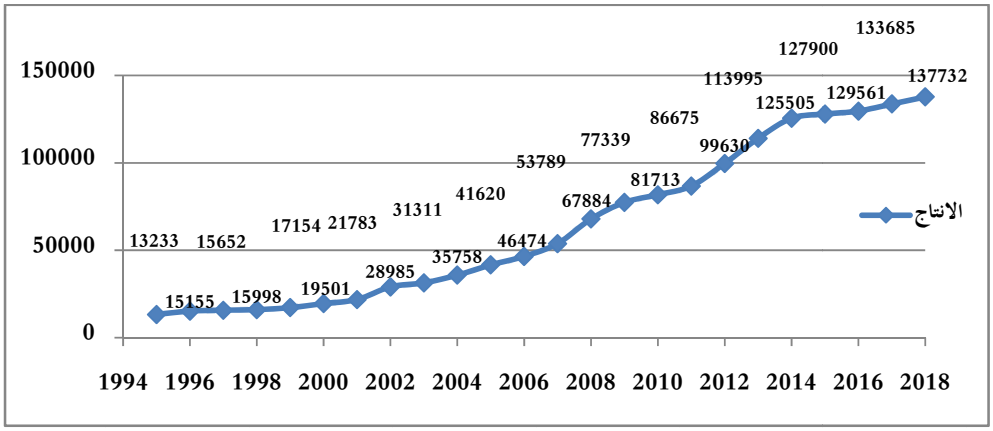

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات).

الشكل رقم (02): إنتاج قطاع التأمين حسب الفروع على أساس المتوسط خلال الفترة 2018-1995

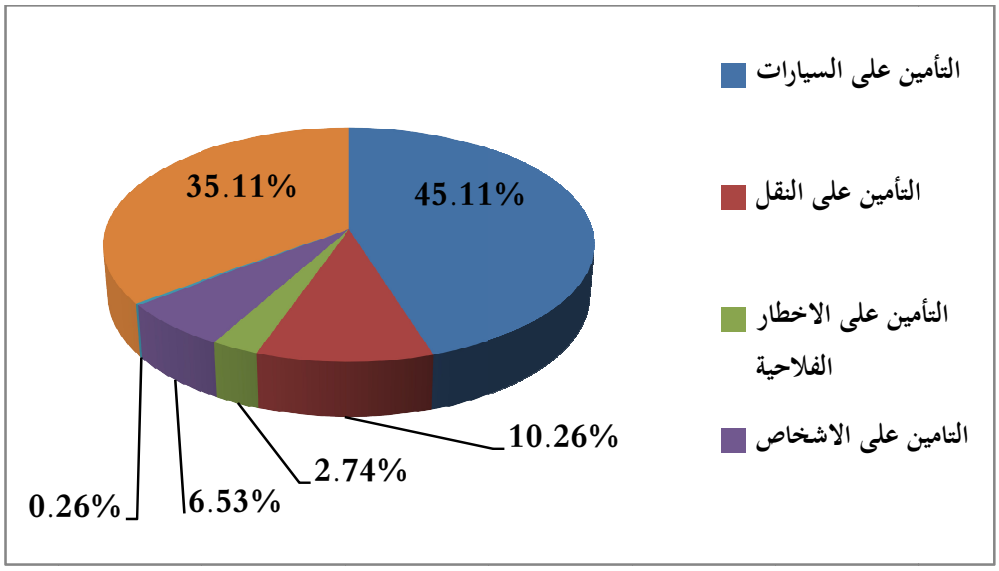

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات).

الشكل رقم (03): تطور حجم تعويضات قطاع التأمين خلال الفترة 1995-2018

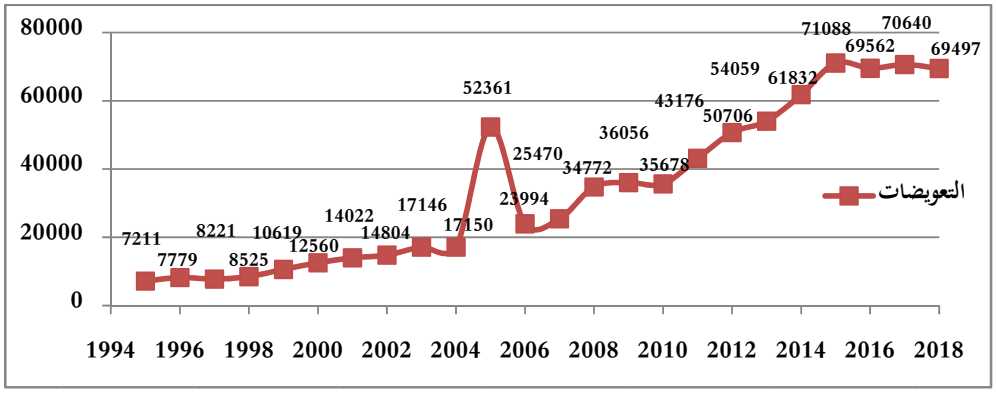

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات).

الشكل رقم (04): معدل الاختراق في الوطن العربي لسنة 2018

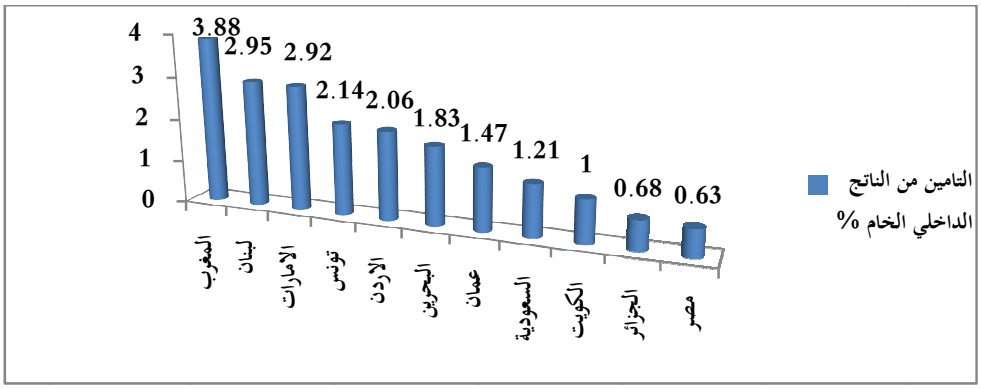

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Swiss Re Institute sigma No3/2019

الشكل رقم (05): كثافة التأمين في الوطن العربي لسنة 2018

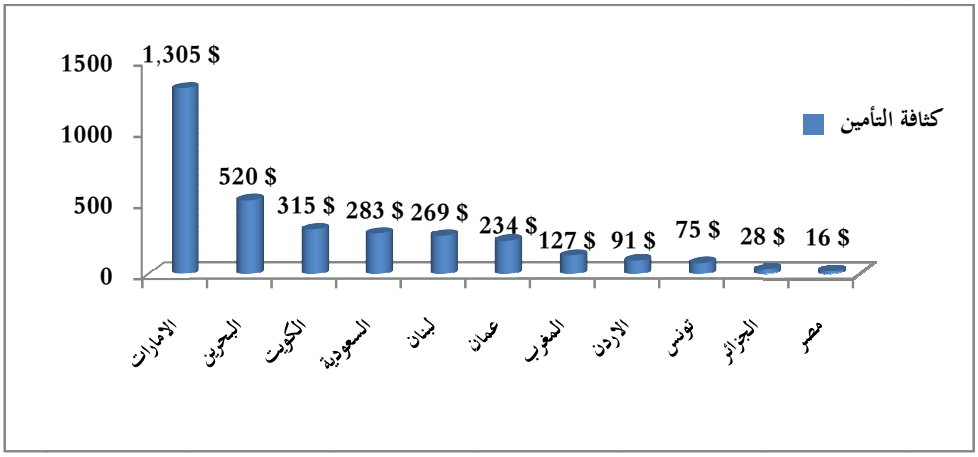

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Swiss Re Institute sigma No3/2019

الجدول رقم (01): ملخص وصفي لمتغيرة إنتاج التأمين ومتغيرة حجم التعويضات

المتغيرات / المقاييس	إنتاج التأمين (P)	حجم التعويضات(IN)
المتوسط الحسابي	64 084,6667	34 038,6667
التباين	2 035 340 017	537 445 252
الانحراف المعياري	45 114,7428	23 182,8655
القيمة الدنيا	13 233	7 211
القيمة العظمى	137 732	71 088
عدد المشاهدات	24	24

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel 2007

الجدول رقم (02): العلاقة بين إنتاج التأمين وحجم التعويضات

Dependent Variable: IN
Method: Least Squares
Date: 02/12/20 Time: 21:15
Sample: 1995 2018
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2548.590	2494.515	1.021678	0.3180
P	0.491382	0.032051	15.33119	0.0000

R-squared	0.914412	Mean dependent var	34038.67
Adjusted R-squared	0.910522	S.D. dependent var	23182.87
S.E. of regression	6934.675	Akaike info criterion	20.60611
Sum squared resid	1.06E+09	Schwarz criterion	20.70428
Log likelihood	-245.2733	Hannan-Quinn criter.	20.63216
F-statistic	235.0454	Durbin-Watson stat	2.044555
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الجدول رقم (03): العلاقة بين إنتاج التأمين وحجم التعويضات حسب اختبار سببية غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 02/12/20 Time: 23:36
Sample: 1995 2018
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
P does not Granger Cause IN	22	5.99896	0.0107
IN does not Granger Cause P		0.11110	0.8955

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

7. قائمة المراجع:

1- إبراهيم محمد مهدي، التأمين ورياضياته "الخطر والتأمين"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2010، ص 82.

2- طارق قندوز (أبو مازن)، الخطر والتأمين "مدخل أجهزة الإشراف والرقابة"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص 72.

3- علي محي الدين القره داغي، التأمين الإسلامي" دراسة فقهية تأصيلية، مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية" ، إصدارات وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية (إدارة الشؤون الإسلامية)، قطر، 2010، ص19 .

4- سالم رشدي سيد، التأمين "المبادئ و الأسس والنظريات"، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،الأردن، 2015، ص 35.

5- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر "النظرية والتطبيق"، دار البداية، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص 53.

6- سلمان زيدان، إدارة الخطر والتأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

7- الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz) ، تصفح الموقع يوم 09 ديسمبر 2019.

8. هوامش:

[1] أ.د. إبراهيم محمد مهدي، التأمين ورياضياته "الخطر والتأمين"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2010، ص 82

.

[2] د.طارق قندوز (أبو مازن)، الخطر والتأمين "مدخل أجهزة الإشراف والرقابة"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص 72.

[3] أ.د. علي محي الدين القره داغي، التأمين الإسلامي" دراسة فقهية تأصيلية، مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية" ، إصدارات وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية (إدارة الشؤون الإسلامية)، قطر، 2010، ص19 .

[4] سالم رشدي سيد، التأمين "المبادئ و الأسس والنظريات"، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،الأردن، 2015، ص 35.

[5] أ.د.حربي محمد عريقات، د. سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر "النظرية والتطبيق"، دار البداية، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص 53.

[6] د. سلمان زيدان، إدارة الخطر والتأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 170.

[7] الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz) ، تصفح الموقع يوم 09 ديسمبر 2019.